من المستثنى ونظيره في ان المتبوع اخر وصار تابعا ما مررت بمثلك احد اه توضيح
فانهم يرجحون الخ الذي في شيخ الاسلام لانهم باللام التعليلية والضمير في
منه للنبي صلى الله عليه وسلم والشاهد في قوله الا النبيون فانه مستثنى مقدم
على المستثنى منه وان يفرغ سابق يفرغ مبنى للمفعول وسابق نايب
الفاعل وهو بالتنوين صفة لمحذوف اي عامل سابق او طالب سابق ولا
يصح عدم التنوين لان حذف الوتد لا يجوز ويكن جواب الشرط الخ والضمير فيه
عايد على الاسم السابق او ما والكاف في كما جارة لمصدر مؤول من لو المقصد
وصلتها وما زايدة والامر مرفوع بفعل يفسره عدما بالبنا للمفعول فلا تقول
ضربت الا زيدا جوز ابن الحاجب التفريغ في الموجب حيث استقام المعنى نحو
قرات الا يوم كذا واول الناظم نحو هذا المثال على النفي كما اتفقوا على تاويل
نحو ويابى الله الا ان يتم نوره بانه محمول على المعنى اي لا يريد والغ بقطع
الهمزة فعل امر والا مفعوله وذات بالنصب بدل او حال من الا او الفتى
بدل من الضمير المجرور على الارجح والعلا بدل كل من الفتى وهو بفتح العين
معناه الشرف ففي الكلام حذف مضاف اي ذي العلا وهو ممدود دقصر للوقف
لا للضرورة هل الدهر هل نافية وفي الاشموني وما الدهر والشاهد
في قوله والا طلوع الشمس وغيابها من غارت الشمس اذا غربت مالك
من شيخك المراد به الجمل والرسيم والرمل نوعان من السير فرسيمه بدل
اي بدل بعض من عمله لان المراد بالعمل مطلق السير ورمله معطوف
اي على عمله لا على رسيمه والا كان بدلا لان المعطوف على البدل بدل
وان تكرر اي الا لا التوكيد لا عاطفة على معتقد رأى لتاسيس لا لتاكيد
وفي بعض النسخ دون تاكيد وموضعه نصب على الحال من مرفوع
تكرر والفا في قوله فمع رابطة لجواب الشرط ومع متعلق بدع مضاف
الى تفريغ والتاثير مفعول مقدم بدع دع في واحد قال الاشموني اي اتركه
باقيا في واحد اه يعني اترك التاثير باقيا الخ ودفع بقوله باقيا توهم ان
يراد بقوله دع التاثير بالعامل انه لا تاثير للعامل واشار بقوله ايضا الى
الرد على الخ ابن عقيل حيث جعل دع بمعنى اجعل والحاصل ان المراد
بدع اترك والمراد به بقا التاثير بالعامل لا عدم التاثير كما قد يتوهم ولا ان

دع

دع بمعنى اجعل لانه غير معهود في اللغة وليس عن نصب الخ مغني الخ اسم ليس
وخبرها محذوف اي موجود او يجوز ان يكون اسم ليس مستترا فيها ومغني
خبرها ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة اي وليس تاثيره في واحد
مغنيا عن نصب سواه نصب الجميع منصوب بفعل محذوف يفسره
احكم به اي امض مثلا لان الحكم يدل على الامضا وفي قوله والتزم
بفتح التا زيادة فايدة لان قوله احكم يقتضي جواز النصب ولا يشعر بكونه
لازما اذ الجايز محكوم به فنبه على اللزوم بقوله والتزم لتاخير اي
عند تاخير كلو كان الخ قال المكودي كما في موضع الحال من واحد لا قتضا صح
بالصفة او صفة بعد صفة وما كافة ولو مصدرية وهي على حذف مضاف
اي كحال وكان هنا تامة بمعنى وجد وقوله دون زايد في موضع الحال
والتقدير وجي بواحد منها كحال وجوده دون زايد عليه كلم يفوا الخ الواو
ضمير الجماعة وهو المستثنى منه واصل يفوا يوفيون حذفت النون
للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيها الفتحة والكسرة فصارت يفيوا انقلبت
ضمة اليا الفا بعد حذف حركتها ثم حذفت اليا لالتقاء الساكنين وحكمها
اي حكم المستثنيات سوى الاول في القصد حكم الاول فان كان مخرجا لوروده
على موجب فهي مخرجة وان كان مدخلا لوروده على غير موجب فهي ايضا مدخلة
ومحل ذلك اذا لم يمكن استثنا بعض المستثنيات من بعض كمثال الناظم
اما اذا امكن ذلك كما في نحو له علي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحد
فقيل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من اصل العدد والصحيح ان كل عدد مستثنى
من اصل العدد من متلوه فعلى الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني له
بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك ان تجمع الاعداد الواقعة في المراتب
الشفعية او تسقط اخر الاعداد مما قبله ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي
فهو المراد فلا يخلو الخ هو جواب ان في قوله وان كان الاستثنا غير الخ
وجب نصب الجميع اي في الاغلب الاشهر فلا ينافي جواز غير النصب في النفي
على اللغة القليلة المذكورة في قوله وغير نصب سابق الخ كما افاده سم
فامر بدل من الواو في يفوا اي دعلى منصوب وقف عليه بالسكون على لغة
ربيعة ويجوز جعله بدلا من الواو ونصب امرا على الاستثنا واستثن